في ظل تسارع انهيار العملة وارتفاع الأسعار..

كيف تزج شرعية الإخوان بالمحافظات المحررة إلى مجاعة كارثية؟

«الأمناء» قسم الرصد:

تسير الأوضاع المعيشية للمواطن في محافظات الجنوب المحررة نحو مجاعة ماحقة مؤكدة في ظل تسارع انهيار الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، والذي سببه الرئيسي تخاذل الحكومة والبنك المركزي في عدن.

وسجل الريال في اليومين الماضيين 1200 لكل دولار، و305 مقابل كل ريال سعودي (قابل للزيادة).

الشرعية تزج بالمواطن للمجاعة

وتعتبر حكومة الشرعية هي المسؤول الأول عن تفاقم انهيار العملة والاقتصاد والمستفيد الأول والأخير من الانهيارات المتسارعة التي تجعلها تمارس الصمت تجاه هذه الكارثة الإنسانية، حين قامت بطباعة العملة المحلية وضخها إلى السوق بكميات كبيرة من فئات مختلفة، من بينها فئة الـ1000 ريال و500 ريال "بدون غطاء"، والتي ضُخت بالكامل للمحافظات المحررة بعد رفض مليشيا الحوثي التعامل معها، أدى إلى ارتفاع جنوني بأسعار الصرف، وكل ذلك لتواكب الشرعية عجزها الكبير في دفع أجور موظفي الدولة والنفقات التشغيلية لمؤسسات الدولة، الأمر الذي ساهم بمزيد من التدهور الاقتصادي.

ومن أسباب عجز الشرعية الإخوانية عن سداد مرتبات الموظفين، هي إصرار حزب الفساد الإصلاح، الفرع المحلي لتنظيم الإخوان، المسيطر على موارد محافظات شبوة ومأرب وحضرموت، التي تقبع تحت سلطته، من توريد مبالغ مبيعات النفط والغاز وموارد المحافظات إلى البنك المركزي في عدن مسببة عجزاً مالياً ضخماً.

وفي نفس السياق يقف الصيارفة أيضاً خلف هذا التدهور بالمضاربة بين العرض والطلب من العملات الأجنبية في السوق بشكل وهمي، مما يؤدي إلى ارتفاع متسارع بوقت متقارب لترتفع الأرقام بشكل مبالغ فيه، حيث أن شركات الصرافة هي المتحكم الوحيد بالعملة بعد ضعف مركزي عدن الخالي من السيولة.

تحرير سعر الصرف

ويشارك البنك المركزي محال الصرافة انهيار العملة، فهو من قام بتحرير سعر صرف الدولار منذ ثلاث سنوات، ووضع الدولار تحت العرض والطلب حسب احتياجات السوق، وهذا أمر طبيعي، والبنك اليوم غير متحكم في الريال اليمني، لذا فإن الخطأ كله يعود إلى البنك المركزي والسياسة النقدية، بل والشرعية نفسها.

استقرار الصرف الوهمي بمناطق الحوثي

وعلى النقيض تماماً في محافظات الشمال، الواقعة تحت سيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية، التي يقال إنها مستقرة بأسعار الصرف، فإنها تواجه صعوبة شديدة وشحة بتوفير العملة الأجنبية والريال اليمني من الطبعة القديمة، الأمر الذي جعل أسعار الصرف ثابتة بشكل صوري ووهمي، بالمقابل يقوم تجار صنعاء بشراء العملات عبر المصارف التي بدورها توفرها من العاصمة عدن بمبالغ مضاعفة، ما يجعل سعر المواد الغذائية وغيرها قريبة لأسعار المحافظات المحررة، الأمر الذي يضع المواطنين تحت عبء أكبر في ظل عدم توفر المرتبات المنقطعة منذ 7 أعوام في ظل حكم هذه المليشيا.

ومن شواهد ضعف تواجد العملة الأجنبية في المحافظات القابعة تحت سلطة الحوثي، منع الحوثيين وبنك مركزي صنعاء التحويلات بالسعودي والدولار من صنعاء إلى عدن والسماح بالعكس، لاستقبال ضخ العملة عبر الحوالات من عدن إلى صنعاء.

اقتصاديون يكشفون أسباب انهيار الريال اليمني وأهم الحلول

الإقبال على العملة الأجنبية

وكان محللون قالوا في وقت سابق، إن من ضمن الأسباب التي خلقت هذا التدهور في قيمة الريال أيضاً تزايد رحلات السفر إلى الخارج، خاصة المرضى في ظل غياب خدمات الرعاية الصحية، ما يشكل عبئاً إضافياً على الاقتصاد الوطني نتيجة حالة الإقبال الكبيرة على شراء العملات الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية، في ظل وجود سوق صرافة مضطرب يخلق حالة من الفوضى.

حلول عاجلة لتدارك الانهيار

ومن أبرز الحلول العاجلة هي: عودة الحكومة لمباشرة مهامها ومواجهة الأزمات التي تخلت عنها سيساهم في استقرار أسعار الصرف، وتوقيف شبكة التحويلات بين صنعاء وعدن، وإلغاء الريال القديم، وتوريد موارد جميع المحافظات المحررة إلى مركزي عدن، والرقابة الصارمة من قبل البنك على شركات الصرافة المتلاعبة بالعملة، واضطلاع البنك المركزي اليمني بمهامه بصورة أكبر بمنع تداول العملة خارج سوره، وضبط سوق الصرافة حسب تعليمات البنك المركزي بالتسعيرة، واحتياج السوق اليمنية كميات كبيرة من النقد الأجنبي (الدولار) وضخها في السوق المحلية، لوقف مضاربة شريحة من التجار الذين يستغلون شحة محليا.

اقتصاديون يكشفون

وأرجع اقتصاديون الانهيار المتسارع الذي تتعرض له العملة المحلية منذ فترة إلى الأزمة السياسية وشحة الإيرادات والقرارات الخاطئة، حيث يواصل الريال اليمني انهياره التاريخي دون وضع أي حلول جذرية لوقف هذا الانهيار الكارثي.

وقال الخبير الاقتصادي عبد الحميد المساجدي إن "هناك صعوبات في تحصيل الإيرادات العامة للدولة وشلل للمؤسسات الإيرادية، ناهيك عن حالة القلق وعدم اليقين للمواطنين بالاستقرار السياسي والاقتصادي وفوضى سوق الصرافة وتخبط وعشوائية السياسة النقدية، معتبرا هذه عوامل جوهرية أسفرت عن وصول العملة الوطنية لهذا المستوى من التهاوي".

أزمة سياسية

ويضيف الخبير الاقتصادي الدكتور محمد جمال في منشور على صفحته بمواقع التواصل الاجتماعي « فيس بوك» أن انهيار العملة ازمة سياسية ولهذه الأسباب البنك عاجز عن اتخاذ اي خطوات تصحيحية.

واسترسل:» كما أن البنك المركزي ليس صاحب قرار طباعة هذا الكم من العملة المحلية (ريال يمني) خلال الخمس سنوات الماضية وإنما طبعت بقرارات سياسية ارتجالية بدون أي دراسات للواقع الاقتصادي المعاش على الأرض ودون إعطاء أي اعتبارات للاختلالات التي أحدثتها الحرب الدائرة باليمن في الميزان التجاري وميزان الصادرات والواردات وميزان العملة إلى جانب إشارات السالب في هذه الموازين زادت الحرب من سلبيتها».

حلول

ويقترح المساجدي بدرجة رئيسية الإسراع في استكمال تطبيق اتفاق الرياض وعودة الحكومة للعمل من داخل مدينة عدن، وتفعيل المؤسسات الإيرادية ورفع كفاءة تحصيل الموارد العامة للدولة وتوريدها إلى البنك المركزي في عدن، والتعامل بصرامة مع مسألة تحصيل الموارد المحلية من المحافظات، وعدم التهاون مع أي فساد أو تبديد لها.

ويشدد الخبير الاقتصادي على أنه من الضرورة أن تتزامن هذه الإجراءات مع إصلاح وهيكلة البنك المركزي، من أجل استعادة ثقة الشركاء في التحالف العربي والمجتمع الدولي، وتفعيل أدوات السياسة النقدية وتفعيلها واستخدام الصلاحيات القانونية والفنية للبنك، وتبني استراتيجية تعاف موحدة بين الحكومة ومجلسها الاقتصادي، والبنك المركزي والسلطات المحلية في المحافظات، والتوقف عن تمويل عجز الموازنة من خلال طباعة النقد الجديد.